



تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثالث 2020

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2018-2019 وتطورات المالية العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2018 حوالي 7839.6 مليون دينار مقابل 8496 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 8567.3 مليون دينار مقابل 9019.3 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 727.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 523.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018 أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2019 حوالي 7754.3 مليون دينار مقابل 8609.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقابل 9255.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1058.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 645.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2019 أو ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
8560.9	8609.9	8496	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
7754	8009.9	7796	الإيرادات المحلية
5651	5273.3	5145.8	إيرادات ضريبية
10	12.0	12.5	اقتطاعات تقاعدية
2093	2724.6	2637.6	الإيرادات الأخرى
806.9	600	700	المنح الخارجية
9606.9	9255.5	9019.3	إجمالي الإنفاق
8333.9	8012.9	7866.4	النفقات الجارية
1273	1242.6	1152.9	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفر
-1046	-645.6	-523.3	بعد المنح
-1852.9	-1245.6	-1223.3	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 بعد المنح حوالي 1327.5 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 998.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1956.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1198.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، ويعود سبب ارتفاع العجز المالي نتيجة للإغلاق الذي حدث للاقتصاد الأردني والعطلة الرسمية بعد منتصف شهر آذار بسبب أزمة فايروس كورونا.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
7028.9	7754.3	7839.6	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
6238	6965.9	6944.9	الإيرادات المحلية
4958.6	4680.8	4535.6	إيرادات ضريبية
7.3	9	10.9	اقتطاعات تقاعدية
1272.1	2276.1	2398.4	الإيرادات الأخرى
790.8	788.4	894.7	المنح الخارجية
9211.3	8812.7	8567.3	إجمالي الإنفاق
8388.5	7897.2	7619.6	النفقات الجارية
822.8	915.5	947.7	النفقات الرأسمالية
-2182.4	-1058.4	-727.6	العجز بعد المنح
-2973.3	-1846.8	-1622.3	العجز قبل المنح

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية حتى نهاية الربع الثالث من الاعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
5302	5475.7	5323.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
4673.4	5275.7	5124.4	الإيرادات المحلية
3757.4	3457.9	3404.5	إيرادات ضريبية
5.4	6.6	7.9	اقتطاعات تقاعدية
910.5	1811.2	1711.9	الإيرادات الأخرى
628.6	200	199.5	المنح الخارجية
6629.5	6474.5	6107.5	إجمالي الإنفاق
6211.6	5940.1	5558.4	النفقات الجارية
417.9	534.4	549.1	النفقات الرأسمالية
-1327.5	-998.8	-783.6	العجز بعد المنح
-1956.1	-1198.8	-983.1	العجز قبل المنح

ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2018:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2018 والبالغة حوالي 7796 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 851.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.9%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 610.2 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 240.8 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2018.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 363.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 121.9 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 99 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 120.3 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2019:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2019 ما قيمته 6965.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1044 مليون دينار أو ما نسبته 13%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 592.5 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 451.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2019.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 144.3 مليون دينار وضريبة المبيعات الخدمات بنحو 206 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 105.3 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 306.4 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020:

انخفضت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 602.4 مليون دينار لتسجل 4673.4 مليون دينار مقابل 5275.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض حصيلته الإيرادات غير الضريبية بحوالي 901.9 مليون دينار وارتفاع حصيلته الإيرادات الضريبية بحوالي 299.6 مليون دينار ، وبذلك حققت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثالث ما نسبته 60.3% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 7754 مليون دينار.

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 فقد جاء بشكل رئيسي محصلة لارتفاع الضريبة العامة على الدخل والارباح بما قيمته 65.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.3%، وارتفاع حصيلته الضريبة العامة على السلع والخدمات بما قيمته 262.4 مليون دينار أو ما نسبته 11.4%، وانخفاض حصيلته الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بحوالي 28.3 مليون دينار أو ما نسبته 49%.

بشكل عام شكلت حصيلته الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 66.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 5651 مليون دينار.

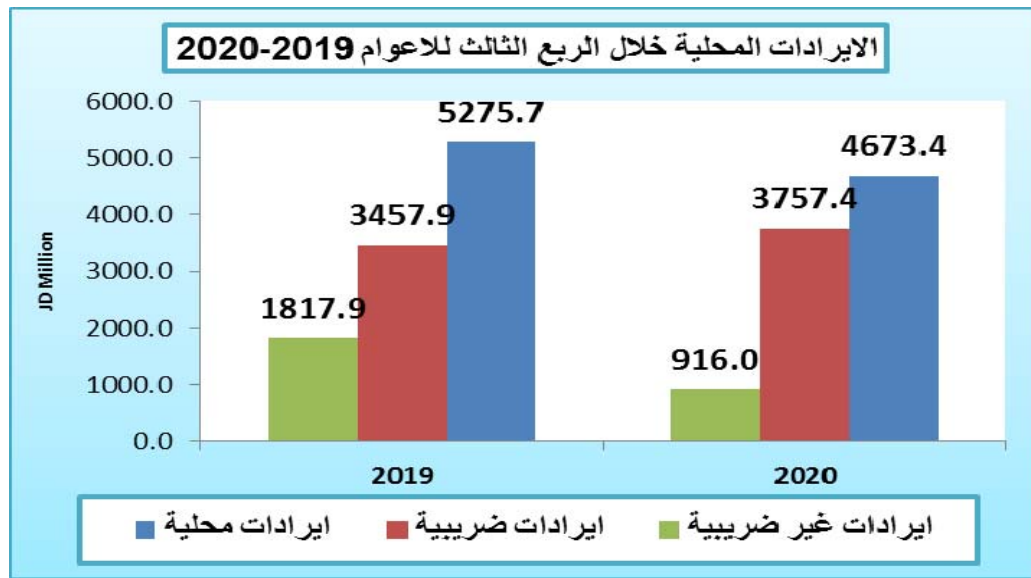
أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة انخفاض حصيلته الإيرادات المختلفة بحوالي 536.9 مليون دينار، وانخفاض حصيلته إيرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 200 مليون دينار، وانخفاض حصيلته إيرادات دخل الملكية بحوالي 163.7 مليون دينار، وانخفاض حصيلته العائدات التقاعدية بحوالي 1.2 مليون دينار، ويعود سبب التراجع بشكل اساسي الى إعادة تصنيف إيرادات المشتقات النفطية بتحويلها من الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات الضريبية.

شكلت حصيلته الإيرادات غير الضريبية حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 43.6% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 2103 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 ما مقداره 628.6 مليون دينار مقابل 200 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 أي بارتفاع بلغ حوالي 428.6 مليون

دينار أو ما نسبته 214.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وقد جاء هذا الارتفاع بسبب ورود جزء من المنحة الامريكية خلال شهر آب والتي من المفترض ان تصل في نهاية العام لمواجهة تداعيات ازمة كورونا.

وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 ما مقداره 5302 مليون دينار مقابل 5475.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، أي بانخفاض بلغ 173.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.2%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 61.9% حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8560.9 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2018:

انخفض إجمالي الإنفاق بحوالي 452 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليبلغ 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 9019.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 246.8 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض كل من بند استخدام السلع والخدمات بحوالي 52.2 مليون دينار وبند تعويضات العاملين بحوالي 25 مليون دينار وبند فوائد القروض بحوالي 15.6 مليون دينار وبند نفقات أخرى متنوعة بحوالي 106.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 205.2 مليون دينار. حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 95% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2018.

2. النفقات العامة في عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغ حوالي 9255.5 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 442.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 115.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند تعويضات العاملين بحوالي 33.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 24.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 327.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2019. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2019 ما نسبته 95.2% من إجمالي المقدر لموازنة عام 2019.

3. النفقات العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 حوالي 6629.5 مليون دينار مقابل 6474.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 155 مليون دينار أو ما نسبته 2.4%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 271.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.6%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 116.6 مليون دينار أو ما نسبته 21.8% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 417.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 534.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثالث من عام 2020 ما نسبته 32.8% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 1273 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: الإدارة المحلية، الأشغال العامة والإسكان، التربية والتعليم، الطاقة والثروة المعدنية، المياه والري/ سلطة وادي الاردن، النقل، السياحة والاثار، الزراعة، العمل، الشباب حيث شكلت هذه المشاريع نحو 44.5% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثالث من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 7.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 توزعت في مختلف محافظات المملكة على مشاريع لوزارات ، والتربية والتعليم، والصحة والمياه والري، والشباب، الثقافة ، السياحة حيث شكل الإنفاق على هذه الوزارات نحو 86.8% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة خلال الربع الثالث من عام 2020 إلى ارتفاع إجمالي دين الحكومة بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 2554.4 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 26512.9 أو ما نسبته 84.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2020 مقابل 23958.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 75.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، علماً بأن صافي الاقتراض من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ 518 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 بالإضافة الى ذلك فقد بلغ صافي الاقتراض (المكفول) من (SSIF) حوالي 23.4 مليون دينار.

وفي حال تم طرح قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين العام يصبح 24041.4 مليون دينار أو ما نسبته 77% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر مرتفعاً عن مستواه في نهاية عام 2020 بحوالي 1361 مليون دينار ، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.7 مليار دينار.

الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثالث من عام 2020 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 2120.3 مليون دينار ليصل إلى 14090.7 مليون دينار أو ما نسبته 45.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2020 مقابل ما مقداره 11970.4 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019،

في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2018 حوالي 11856.5 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019، حيث اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 2120.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 2038.3 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 82.0 مليون دينار.

رصيد 9/2020	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2019	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2018	
1285.3	+12.7	+56.7	1215.9	+217.0	-26.3	1025.1	يورو
652.1	-36.5	+20.5	668.1	-62.1	+10.8	719.4	بن ياباني (كل 100)
33.8	-1.4	+0.8	34.3	-1.4	-0.7	36.4	يوان صيني
785.6	+280.8	+11.3	493.4	-182.6	-3.4	679.4	وحدة حقوق السحب
606.1	-7.7	-6.2	620.0	-24.8	-1.1	643.8	دينار كويتي
80.6	+3.2	-0.8	78.2	+6.4	-2.6	74.4	ون كوري
10647.2	+1787.2	-0.5	8860.5	+181.8	+0.6	8678.0	باقي العملات
14090.7	+2038.3	+82.0	11970.4	+ 134.4	-20.4	11856.5	المجموع

في حين بلغ أثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2019 بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 114.0 مليون دينار بالمقارنة مع رصيد الدين في نهاية عام 2018، كمحصلة

لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 134.4 مليون دينار انخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 20.4 مليون دينار.

تركيبية الدين حسب العملة (بعد استثناء ما يحمله SSIF):

شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمبلغ 1774 مليون دينار ليبلغ 10476.7 مليون دينار أردني مقارنة بمبلغ 8702.7 مليون دينار أردني نهاية عام 2019 ومبلغ 8526 مليون دينار نهاية عام 2018، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك تم إصدار سندات يورو بوند خلال شهر تموز من عام 2020.

أما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1285.4 مليون دينار نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بحوالي 1215.9 مليون دينار في نهاية عام 2019 وفي عام 2018 بلغت حوالي 1025.1 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 بحوالي 69.4 مليون دينار، وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 12.7 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 56.7 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاضا لتصبح حوالي 652.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بنهاية عام 2019 حيث بلغت حوالي 668.1 مليون دينار وفي عام 2018 بلغت حوالي 719.4 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى، حيث تم توقيع اتفاقية اقتراض لدعم الموازنة مع الجانب الياباني بالدولار الأمريكي بدلا من الين الياباني، ونتيجة للتطورات خلال عام 2020 فقد أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 مقارنة في عام 2019 بحوالي 16 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 36.5 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 20.5 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد ارتفعت لتصبح حوالي 785.6 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 بالمقارنة مع نهاية عام 2019 حيث بلغت حوالي 493.4 مليون دينار وفي عام 2018 بلغت حوالي 679.4 مليون دينار، علما بانه خلال شهر اذار من عام 2020 تم سحب الشريحة الاولى من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة الموقعة بتاريخ 2020/3/26 مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 99.7 مليون دينار، بالإضافة الى توقيع اتفاقية قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للضروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 284 مليون دينار.

ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 1327.5 مليون دينار وسداد جزء من عجز سلطة المياه في نهاية الربع الثالث من عام 2020 والذي ادى الى ارتفاع سحبيات القروض الخارجية، وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 139.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020

تسديد مديونية سلطة المياه / اعادة اقرض لسلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه في نهاية الربع الثالث من عام 2020 حوالي 21.5 مليون دينار في حين بلغت حوالي 33.5 مليون دينار نهاية عام 2019.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثالث من عام 2020 بمبلغ 434 مليون دينار ليصل إلى حوالي 12422.2 مليون دينار أو ما نسبته 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 11988.1 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 أي بارتفاع.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بحوالي 459.2 مليون دينار بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، وانخفاض

الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 25.2 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية للسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 96.6 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث 2020.

علاوة على ذلك، انخفض صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 759.4 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2020 ليصل الى حوالي 9950.7 مليون دينار مقابل ما مقداره 10710.0 مليون دينار في نهاية عام 2019 و 9619.1 مليون دينار نهاية عام 2018.

وقد جاء الانخفاض نهاية الربع الثالث من عام 2020 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 1274.0 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد SSIF بمبلغ 459.2 مليون دينار وانخفاض ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 80.6 مليون دينار وانخفاض الدين المكفول بعد SSIF بمبلغ 25.2 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت اجمالي الاقساط المسددة الداخلية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 حوالي 152.1 مليون دينار في حين بلغت حوالي 296.8 مليون دينار نهاية عام 2019، وحوالي 203 مليون دينار نهاية عام 2018، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.